سلسلة: علماء الإسلام وملحمتهم التقويمية عبر التاريخ

مقدمات نحو صياغة أنموذج منظوري إرشادي إسلامي عام في الفقه والعلوم

صناعة الفقه (11) المجتمع والأنموذج الحداثي الغربي، تقييم نقدي

الحلقة الثالثة

2.2) المشاكل المرتبطة بالاعتبارات المعيارية العقدية

تبين لنا مما تقدم أن **المعالجة الاجتماعية النظرية** في الغرب لم تنفك قط عن **الفكرانية** (الإيديولوجيا)[1].

ولعل الأثر المباشر لمثل هذه النزعة النشاز من طرف المنظر الفكراني، هو تلوين التصورات والمفاهيم من هذا المنطلق الذاتاني غير المحايد، نازعاً عن تحليله لباس الموضوعية، والحياد، والكونية، والتعميم، والعلم في آن.

وهو ما يجب أن يتلافاه الفقيه المسلم المنظر في علم الاجتماع، ويأخذه في حسبانه، حتى لا يقع في محذوره سواء عن قصد منه أو من غير قصد، وان يتجنب قدر المستطاع التساقط في هذا الوجل تساقط الفراش حول المصابيح، بادعاء الدعاوى الكبيرة التي لا يمكنه البرهنة عليه.

وهو محذور قرآني ملزم في بابه، لقوله تعالى:

﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾ البقرة: ١١١

فلا يمكن مثلاً عزل مفهوم **ماكس فيبر** (*Max Weber*) (1864 – 1920) ل **الفعل الاجتماعي** (social action) عن مفهوم "**الإرادة الحرة للذات الفاعلة**"، كما نظر لها **الفيلسوف المثالي الألماني عمانويل كانط** (Emmanuel Kant) (1724 - 1804) ، حيث

---

[1] أنظر: كارل مانهايم (1893 – 1947): "الإيديولوجيا واليوطوبيا: مقدمة في علم اجتماع المعرفة" سنة 1936 ولـــه طبعـــة فرنـــسية (Idéologie et Utopie, Marcel Rivière, 1966) وطبعة إنجليزية في:

Manheim K., , 1970: "Ideology and Utopia: an introduction to the sociology of knowledge", Harcourt, Brace & World, New york.

وانظر المصري أنور عبد المالك وآخرين في: "علم اجتماع الأمبريالية" في:

Sociologye de l'Impérialism", 1971: Ouvrage Collectif sous la direction de Anouar AbdelMalek, Anthropos, Paris.

من اليسر تلمس ذلك وتتبعه في كتاباته، كما في معالجة فيبر ل "الفرد المسيحي الطُّهْري" في كتابه: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" حيث نجده يقول[2]:

يحاول الطهري، كما هو الحال بالنسبة لأي نمط زهدي عقلاني، تأهيل إنسان ما، وجعله قادراً على الحفاظ والتصرف فوق غرائزه الجبلية. وبهذا المعنى النفسي الصوري للكلمة، فإن المهمة المستعجلة تكمن في تحطيم اللذة العفوية الاندفاعية، حيث أن الإجرائية المهمة تتمثل في القيام بتنظيم السلوك.

قلت:

ولا يخفى أن بمجرد أخذ عامل "الإرادة الحرة" كمتغير في الاعتبار وكبعد غير مقيد في آن، كما فعل، يمنع عنه البتة إمكان التوقع بمآلات الأفعال[3].

وسينتقده الاجتماعي البريطاني: غاري رونسيمان (*Garry Runciman*) (1934 – ....)

المدرس ب ترينيتي كوليدج (*CambridgeTrinity College*) في فيبر في هذا السياق آخذاً عليه، تبريره لأي سلوك، فقط عبر الحوافز الفردية، التي تعتبر عنده أساس تشكل كل التصورات، مخل في بابه.

قلت:

---

[2] Martin, A., 1990: "Max Weber's construction of social theory", p. 44.

[3] أنظر ماكس فيبرك: "محاولات حول نظرية العلم" في:
Weber, M., 1965: "Essais sur la théorie de la science", p. 75, Librairie Plan, Paris.

وهذا ناتج من كون **كل فعل**، يرتبط عنده دوما ب **حافز** ما، إلا أنه يتعذر البرهنة عن **الفعل** من خلال الفهم المتسلسل للحوافز باعتبارها الخزان الحقيقي لتفسير السلوك الملاحظ.[4]

وتكمن المغالطة المفهومية هنا في كون **فيبر**، لا يفسر الأشياء انطلاقاً من **ذاتيتها وواقعيتها**، بل من خلال **الغايات والحوافز الضروريين**، وكلاهما غير **قابلة للتفسير !.**

وهو إشكال مفهومي بنيوي يغشى كل **المثاليات** بما في ذلك **المثالية الكانطية** و**المثالية الأفلاطونية** المؤسسة لها عموماً.

2.3) نظريات حداثية اجتماعية بعدد نجوم السماء

لئن ظل **مفهوم** "**الحداثة**"، كما تتداوله **المدارس الاجتماعية المختلفة** في الغرب، يتلون بلون **الفكرانية** المتبناة من طرف الاجتماعي المنظر، حتى بدون شعور منه، كإسقاط مفهومي ذاتاني على واقعه، فالخروج من مثل هذا المأزق لن يتيسر سوى بالخروج من الإطار المرجعي المؤسس: "البرادايم" (**Paradigm**).

ولا شك أن حصول مثل هذا الخروج أو القطيعة، لو حصلا، لكانا بمثابة ردة مفهومية لا تقلان وزنا عن الردة العقائدية الإيمانية.

وهو ما نصادفه في شاكلة المذاهب الاجتماعية العقدية المختلفة المتداولة، ونحن نراها، مشدوهين، تتجاوز شروط تأسيسها النظري في **التفسير** و**التوقع**، باللجوء فقط إلى حيلة إجرائي إسّمِيّة تستعمل البادئة السحرية: "**الحديث**"_(***Neo***) بموازاة الممارسات النظرية القديمة،

---

[4] أنظر و.س. رونسيمان: "نقد فلسفة ماكس فيبر في العلوم الاجتماعية" في:
RUNCIMAN W.G., A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Science, Cambridge, Cambridge University Press, 1972 ", p. 79,

كمقابلة مرآتية ما بين "قديم" مُعاد التعريف باستمرار، و "حديث"، منزاح الدلالة كمقابل له، لكن من دون إحداث قطيعة مفهومية بين الحقلين، اللذان يظلان، مع ذلك، يتعايشان في تجاور حرج، حال مدارس:

1) "النظريـة الوظيفيـة " (functionalism) عند الاجتماعي الأمريكيِ: تـالكوت إدجر بارسونز (Talcott Edger Parsons) (1902 – 1979) . [5] وقــد حـــاول بارسونز صياغة هذا الحقل شكلياً في كتابه: "بنيـة الفعل الاجتمـاعي" (*The Structure of Social Action*) 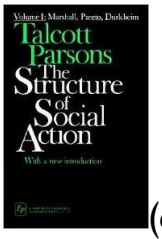

الذي أصدره سنة 1967.

قلت:

تقوم النظرية الوظيفية عند بارسونز في علم الاجتماع على أساس أن المجتمعاتِ أَو النظم الاجتماعية لَها 'حاجياتُ'، وبأنه يُمْكِـنُ تفـسير المؤسساتَ والممارساتَ الاجتماعية من خلال 'الوظائفِ' التي تقوم بها هذه الأخيرة من أجـل المحافظـة علـى استمرارية المجتمع في الوجود والتاريخ.

---

[5] أنظر روبرتسون وترنر في: "تالكوت بارسونزو منظر الحداثة" في:

Robertson, R., and Turner, B., S.,1991: "Talcott Parsons, Theorist of Modernity, Sage, London))

وقد تُأثّرَ **بارسونز** كثيراً في **نظريته الوظيفيته** بالثنـــائي: **دافيد إميل دوركهايم** (**David Émile Durkheim**) (**1858 – 1917**) الفرنـــسي، و**ماكس فيبر** (*Max Weber*) (**1864 – 1920**) ، الألماني ، ماتحاً من أعمالِهما ومقحماُ لها في نظريتِه.

وقــد ســعى إلـــى تَطــوير "**نظريـة كبيرة للمجتمع**" (**Grand Theory of Society**)، بادئا من الأبسط ومتدرجاً نحو الأعقد، مفتتحـــاً بدراســـة **الأفراد** و**أفعالِهم** ليستنتج: بأنّ " **النظام الاجتماعي يتكَوّنُ من أعمال الأفرادِ** ".

ثم انتقل إلى دراسة **التفاعلَ** بين فردين يجابهان اختيارت مختلفة ولهمـــا حريـــة الفعل والاحتيار ضمن إحراج مجتمعي ضابط معين. وقرر بأنّ كُلّ **فرد** في المجتمـــع لـــه **توقعات** بخصوص **أفعال الأغيار** و**ردود أفعال** بالنسبة لـــسلوكهم الخـــاص، وبـــأن هـــذه **التوقعات** ناتجة عن **المعايير** و**القيم** التي تتبناها المجتمعات التي ينتمون إليها[6].

وقرر أنه كلما تكرر **سلوك معين** في تفاعلاتِ منضبطة بالقبول المجتمعي لهـــا، فإن هذا السلوك يخلق **دور اجتماعياً**.

ويعرف **بارسونز** "**الدور الاجتماعي**" بكونه نظام يخضع لمعيـــار اجتمـــاعي، فـــي مُشَارَكَة شخص ما في عملية واضحة مِنْ **التفاعل الاجتماعي** مَع **شركاءِ آخرين**.

---

[6] أنظر:

- 1961, *Theories of Society* - with Edward Shils, Kaspar D. Naegele and Jesse R. Pitts , p. 41.

وقد لاحظ أنه بالرغم من كون أيّ فرد (نظرياً) يُمْكِنُ أَنْ يُنجــزَ أيّ دور، إلا أنــه منتظر من الفرد المعنيَ التَوَافُق مع المعاييرِ التي تَحْكمُ طبيعةَ الدور الذي يُؤدونه.

وعلاوة على ذلك، فـالشخصَ الواحد يمكن أن ينجز العديد مِــنْ الأدوار المختلفةِ في نفس الوقت. وهو ما يوحي بكون الفردِ يُمْكِنُ أَنْ يُنْظَرَ إليه ك "تركيبـة" لكــل الأدوارِ التي ينجزها ويؤديها.

وهو ما يفسر في نظره، كون أغلب الناس، حين يُطْلَبَ مــنهم وَصْــف أنفــسهم يُجيبونَ بالإشارة إلى أدوارهم في المجتمعِ.

ثم انتقل بارسونز إلى دراسة الأدوار الجماعية. وهي الأدوار التي يتشارك فيهــا الأفراد لتأدية بعض الوظائفِ للمجتمعِ. ووجد أن بعــض الأدوار تَــرْتبطُ فــي مؤسساتِ وبنيات اجتماعية، كما في المؤسسات: القانونيةِ، والتربويةِ، والاقتصادية،.....إلخ.

وهي بنيات وظيفية تساعد المجتمع في التسيير السلس لشؤونه، مفضية بها إلى مجتمع مثالي خال من النزاعات والشقاقات، حيث يَعْرِفُ كُلّ شخص دوره وما هو متوقّعُ أو مطلوب منه. لكن، لا تحصل هذه التوقّعاتِ بشكل ثابــت ســوى فــي حالـةٍ مثاليـة مِنْ التوازن الاجتماعي.

ولعل أهم الآليات التي تحقق هــذا التوازن المجتمعي المنشود، فــي نظــر بارسونز، ثلاث آليتات:

أ) آلية التربية، فالتربية مهمةُ لأنها آلية لتَحويل المعاييرِ والقيم المقبولةِ في المجتمع إلى الأفرادِ ضمن النظامِ.

وتَحْدثُ التربيـة المثاليـة في نظر بارسونز، متى تحقق قبــول هــذه المعايير والقِيَم بالكامل، لتصبح جزءًا مكونا من شخصيةِ الفردَ.

ب) وآلية التساكن المجتمعي (Socialization)،

ت) وآلية السيطرة.

قلت:

ولم يغب على التحليل البارسوني أن تركيب النظامِ المجتمعي، إشكالي فــي حــد ذاته، لأنه عرضة دوماً للتغيير، وبأنّ ميلِ المجتمع نحو التوازن، لا يَــدلُّ علــى الهيمنـةِ التجريبيةِ للاستقرار على التغيير، مادامت هذه التغييراتِ تَحْدثُ عَلى نَحوٍ سلس نسبياً.[7]

لكن، متى فشلت عملية تكيّف المجتمع مع محيطه، إما بسبب تعرضه لصدماتِ أو هزات حادّةِ، أَو لتغيير فوري وجذري، فإن البنية المجتمعية، لا محالة معرضة لأن تتفكك، وبأن المجتمع سيتطلب تركيبة جديدة (أو نظام جديد)، وإلا قطع دابر المجتمع وفني مــن الوجود.

قلت:

---

[7] أنظر:

- 1961, *Theories of Society* - with Edward Shils, Kaspar D. Naegele and Jesse R. Pitts, p. 39.

لابد من تنبيه **المنظر الاجتماعي المسلم**، المنضوي تحت: "**الإطار المرجعي الإسلامي العام**" هنا، بأن **التفسير الوظيفي** يجري مجرى الدم، في سائر **النظرياتِ الاجتماعية** المطورة في الغرب، وإن جرى في شرايينها بزخم ودفوق مختلفة، بحسب الظرف والمكان، والزمان، والبيئة، والمحيط، والمناخ العام،.....إلخ .

ف فكرة **البناء الاجتماعي** نجدها مثلاً، في كتابات المنظر السياسي الفرنسي " **مونتسكيو** " (Montesquieu) (قبل 1689 – 1755 م) صاحب كتاب: "**روح القوانين**" (***De l'esprit des lois***.) أثناء حديثه عن **القانون** في علاقته مع **محاور**: **الدين**، و**السياسة**، و**الاقتصاد**، و**العادات**، و**التقاليد**، و**حجم السكان**، و**المناخ** وغيرها من العوامل المؤثرة والمؤطرة للمجتمع، التي تشكل في جوهرها فكرة **البناء الاجتماعي**.

قلت:

وقد ارتبط بفكرة **البناء الاجتماعي** فكرة أخرى تقول بوجود **نسق اجتماعي**، بمعنى: أن مظاهر **الحياة الاجتماعية** تؤلف فيما بينها **وحدة متسقة ومتماسكة**.

ونجد فكرة **البنائية الوظيفية** متجلية أيضاً بشكل ملفت في كتابات **الاجتماعي التطوري البريطاني**: **هربرت سبنسر** (Herbert Spencer) (1820 – 1903)

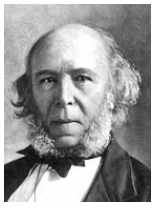

حين شبه المجتمع **بالكائن العضوي**. وقد دأب في كتاباته على التأكيد على

وجود تساند وظيفي واعتماد متبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطـــور الاجتماعي.

وقد سعى سبنسر، الذي كان يتصور المجتمع كجزء من النظام الطبيعي للكون وكبناء له كيان متماسك، إلى إيجاد ذلك الوضع المثالي من التوازن الذي يساعد المجتمع على الاستمرار في التاريخ، من دون حصول كارثة من نوع فك الغزل لهذا المجتمع التي قد تخرجه من التاريخ والوجود معاً.

قلت:

وواضح أن ما ميز المدرسة الوظيفية في تشكلها القديم وتشكلها الحـــديث هـــو استغلالها للتناظر الوظيفي الموجود بين أعضاء الكائن الحي وأجزاء النظام الاجتماعي، بحيث تخضع الأجزاءِ المكوّنةِ للنظام لعلاقات متبادلة فيما بينها، تُساهمُ جميعهـــا فـــي تماسك وتكامل الكل.

وظاهر أن النظرية الوظيفية الحديثة تمت أيضاً بصلة قرابة وشيجية إلى وضعانية الفرنسي: أوغست كونت (*August Comte*) (1798 – 1857) ، الذي كان يرى بأنّ كُلّ مؤسساتِ، واعتقادات، وأخلاق مجتمع ما تظل مُتَرابَطة ككل، وبالتالي فإن تَفسير أي جزء من أجزائها يؤدي حتماً إلى اكتشاف القانونَ العام الذي يحكم تعايشَ كُلّ الظواهر.

وقد مر بنا أن الاجتماعي اليهودي الفرنسي دافيد إميل دوركهايم (David Émile

Durkheim) (1858 – 1917) هو من طور هذه الوظيفية الأغوستية الجنينية، حين أناط بها تفسير الحقائق الاجتماعية التي تتميز بعموميتها وبقدرتها على الانتقال عبر الأجيال وفرض نفسها على المجتمع، وعلى النظم السياسية والاقتصادية والقانونية الموجودة في المجتمع، مؤلفة لبناء له درجة معينه من الثبات والاستمرار.

وسيأتي بعده الأنثروبولوجي البولوني: "برونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw

Malinowski) (1884 – 1942)، الذي سك لأول مرة مفهوم: "الوظيفية" في الاجتماعيات، بَعْدَ أَنْ كان قد قام بعمل ميداني عرقي بين سكان الجنبة (السكّان الأصليين الأستراليين، الذين يظهرون هنا مسلسلين من طرف المستعمرين البريطانيين)

وسكان جزيرة تروبراند (Trobriand Islands) المعروفة اليوم ب جزر كيريوينا (Kiriwina Islands) المتواجدة في غينيا الجديدة في المحيط الهادي (الصورة)

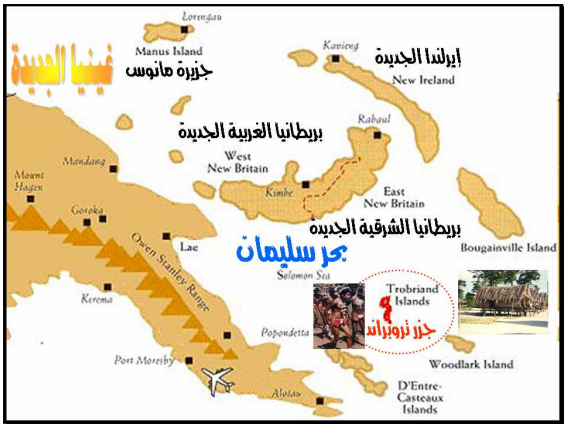

قلت:

وقد أرادَ **مالينوفسكي** تَفسير وجودِ **المؤسساتِ** و**الممارساتِ** على أساس كونها تلبي حاجاتِ أَو **متطلباتِ وظيفيةِ** للإبْقاء على المجتمعِ. ف الطقوس الدينية مثلاً، ضرورية، ك وظيفية في التكيّفِ الاجتماعي.

وسيتوسع الحقل على يد **الأنتروبولوجي** البريطاني: **ألفريد ريجيلاند رادكليف براون**

(**Alfred** Reginald **Radcliffe-Brown**) (1881–1955) ويأخذ اسم:: **الوظيفية البنائيةِ** (***structural functionalism***).

وينطلق **رادكليف** من كون "**البناء الاجتماعي**" يتألف من عناصر وهم الكائنات الإنسانية. وبأن مفهوم: " **البناء** " يشير إلى وجود تراتبيات معينة في التنسيق والترتيب بين " **العناصر**" المكونة ل "**البناء** " وبوجود **روابط** تربط بين هذه " **العناصر** " التي يتألف منها صرح هذا "**الكل** " الذي نسميه: "**المجتمع**"، وتجعل منه بناءاً متماسكا.

ومن هذا المنظور، ف "اللبنات الجزئية " المكونة ل " البناء الاجتماعي " هم " الأشخاص " بصفتهم أعضاء في هذا المجتمع، يحتل كل واحد منهم موقعاً معيناً فيه، ويقوم بتمثيل دور ما في الحياة الاجتماعية.

قلت:

ومن المفارقات الفذلكية عنده، أن الأفراد لا يعتبرون بفردانيتهم لبنات مكونة أو مؤسسة في هذا البناء، ك إلكترونات حرة، وإنما أعضاء المجتمع المشخصين، من حيث هم " أشخاص " داخلين في شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية!.

ويتمايز رادكليف عن سابقيه بكونه يمطط كثيراً المعنى الذي يصبغه على مفهوم البناء الاجتماعي، لتنضوي تحته كل العلاقات الثنائية القائمة بين شخص وآخر حال: العلاقة بين الأب والابن، أو بين هيئة وأخرى، حال: العلاقة بين الشعب والدولة،،،،،،،إلخ.

قلت:

وهو ما سيعترض عليه زميله: الأنثروبولوجي البريطاني إدوارد إيفان ايفانز برتشارد (*Edward Evan Evans-Pritchard*) (1902 – 1973) المدرس للعلوم الاجتماعية الإفريقية ب جامعة أكسفورد (Oxford)

، من خلال دراسته التي أصدرها سنة 1939 عن قبائل النوير السودانية، تحت عنوان: "النوير: وصف لأشكال الحياة والمؤسسات السياسية لشعب نيلي (من النيل)" (*Les Nuer.*

(*Description des modes de vie et des institutions politiques d'un peuple nilote,*

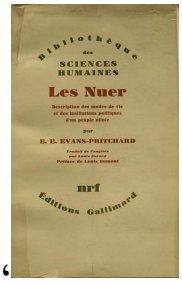

، حيث تبين له ميدانياً: أن العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالثبات والاستقرار في هذه القبائل، هي وحدها التي تدخل في البناء، واستبعد العلاقات الثنائية التي ذكرها رادكليف براون.

وقال بأن العلاقة الثنائية علاقة طارئة ومؤقتة، قد تنتهي بموت أحد الطرفين.

واستبعد برتشارد كذلك من البناء النويات الاجتماعية الصغيرة مثل الأسرة التي تتكون من جيلين، لأنها لا تعمر طويلاً كوحدة بنائية متمايزة، ولم يدخل في البناء سوى الجماعات الكبيرة القوية التماسك والدائمة، كالعشائر والقبائل التي تستمر في الوجود لأجيال طويلة بالرغم عما يطرأ عليها من تغيرات وطوارئ.

قلت:

ومن هنا، ف "البناء" عند ايفانز برتشارد، وعلى خلاف رادكليف براون، يتأسس على العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص المرتبطين ببعضهم ببعض برباط قوي ومنظم.

وقد تعرض التفسير البنيوي الوظيفي في عِلْمِ الاجتماع إلى عدة انتقادات، وأخـــذ عليه، على المستوى المعرفي الإبيستيمولوجي، كونه يعتمدُ على التفسير الغائي.

ويقوم **التفسير الغائي** لحدوث **حدثَ ما** على أساس أنَّ هذا **الحدث** يُساهمُ في بلوغ **هدف**، أو **غاية**، أو حالة **نهائية** مقصودة لذاتها، أو يُبقي عليه النظامِ الذي وقع فيه الحدثِ، لحاجة ما في نفس يعقوب قضاها!

ولا شك أن تفسير **حدث** ما، كوَصْف المؤسساتِ الاجتماعية فقط، من خلال تأثيراتِهم، دون تقديم تفسير لسببَ تلك التأثيراتِ، ليس بذي غنية في بابه.

فظهور **حدث بالعرض**، وإن كانت لَهُ نتائجُ مفيدةُ على **حدث** آخر، لا يجب أن يتخذ، كسبب لحدوث الأخير.

ف **الجدل** الذي يصوغ مثلاً: أن **الدولة** وجدت لتقوم ببَعْض الوظائفِ الضروريةِ للحفاظ على **النظام الرأسمالي**، جدل **زائف** لأنه يَستعملَ **النتيجة** لتَفسير **السبب**. وهو ما يتناقض مع منطق الأشياء ومع شواهد التاريخ.

ثالثاً:

وتعرضت التفسيرات **البنائية الوظيفية** أيضاً إلى النقد بسبب عجزها عن تقديم **تفسير كافي شافي** للأحداث، وفي فشلها في أخذ التغير الاجتماعي في الحسبان، وفي كيفية تأطيرها (structuration) للعملِ الإنسانيِ، بل وصل الهجوم ذروته حين انتقل النقد إلى الطعن في أصولها المؤسسة، على اعتبار أن مسلمتها الأولى بكون "**المجتمعاتِ لها حاجاتُ**" لا يُمْكنها البرهنة عليها !.

وتعرضت لنقد آخر، من جهة **البرهان الوجودي** (ontological argument)، حيث أخذ على أصحابها تقريرهم، من جهة **التشبيه الناقص** بين **المجتمع** و**الإنسان**، في

قولهم: بأن للمجتمع "**حاجات**"، كما للإنسان "**حاجات**"، دون الوقوف على الفارق في كون **حاجات المجتمع** يمكن ألا تلبى، دون حصول ضرر، حتى ذهب المنظر الاجتماعي

البريطاني المدرس بجامعة كامبريدج (Cambridge University) : "**أنتوني جيدنز**" (1938 – ...) (Giddens Anthony)

، وهو من المنظرين ل "**الطريق الثالث**" (Third Way) في **السياسة**، التي سيتبناها كل من الرئيس كلينتون بأمريكا و**توني بلير** في بريطانية، أثناء فتراتهما الرئاسية (صورة لهما)

إلى القول بأنه:

يمكن إعادة كتابة كل تفسيرات الوظيفيين كتفسير تاريخي لأفعال البشر ونتائجها فقط.

إنتهى وتليه الحلقة الرابعة

النظرية الوظيفية الحديثة